



من أجل تدبير ديمقراطي لمطالب الحركات الاجتماعية.

نؤكد "على طموحنا الأساسي في العمل من أجل إرساء دولة ديمقراطية قوية؛ دولة قوية من حيث قدرتها على الاشتغال بمؤسسات قوية و فرض قوة القانون بصفة عادلة واحترامه من طرف الجميع ؛ دولة قوية بمعنى دولة الحق التي تمثل جوهر الديمقراطية الحقة؛ دولة قوية من حيث تحمل مسؤوليتها كاملةً لتقنين المجال الاقتصادي بنجاحة وتوفير خدمة عمومية ذات جودة؛ دولة قوية تعتمد سياسة جبائية عادلة كأحدى الوسائل التي تمكنها من طرح سياسات عمومية طموحة؛ دولة قوية تضمن الأمن القضائي للجميع وتتوفر على استراتيجيات واضحة وملموسة لمحاربة الرشوة و الزبونية؛ دولة قوية تجعل من المواطن ذلك الرابط المقدس بين الجميع، حيث نؤكد أن الدولة القوية هي الدولة الديمقراطية المنتجة للتماسك الاجتماعي المبني على تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والحد من التفاوتات؛ الوحيد القادر على تحقيق تنمية مستدامة وعادلة".

من بيان الجمع العام الأول لحركة أنفاس الديمقراطية.

تهتم هذه الوثيقة بالحركات الاحتجاجية التي تجري في المناطق التالية : الحسيمة، [أسامر](#) بالجنوب الشرقي، [إمبضر](#)، تاونات - [غفساي](#)، كلميم، العيون، ولاد سبيطة - بوقنادل، العيون الشرقية، سبع عيون.

توطئة:

يعرف المغرب منذ عدة أشهر حركات اجتماعية نوعية في مختلف المناطق تميز بعضها بانطلاق شرارتها بحوادث مأساوية: وفاة محسن فكري بالحسيمة، وفاة الطفلة إيديا فخر الدين من تنغير، وفاة ابراهيم صيكا بكلميم، وفاة الطفلة هاجر بسبع عيون، ... بينما ارتبط بعضها الآخر باستمرار توترات سابقة متعلقة عموما بمطالبة السكان بحقوقهم. وتتميز هذه الحركات الاجتماعية التي نشأ أغلبها بعد حراك 20 فبراير ودستور 2011، بولادتها في مناطق بعيدة عن المركز و في حواضر متوسطة إلى صغيرة.

وإذا كان مسلسل الإنصاف و المصالحة قد وضع اللبنة الأولى لعهد جديد يقطع قطعا جذريا مع إرث سنوات الجمر والرصاص، فإن تعامل السلطات مع الحركات الاحتجاجية في العشرية السابقة لم يترجم هذه النقطة التاريخية وظل محكوما بنفس المقاربة الأمنية الصرفة (أحداث العيون عام 2005، أحداث تماسينت بنفس السنة 2005، حدث وفاة الشاب عبد الغفور حداد بحي المزرعة بسلا سنة 2006، أحداث صفرو خلال سنة 2007، أحداث سيدي إفني في 2008).

وإذا كان هذا التعامل قد شهد تحسنا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، وهو تحسن لا يمكن إلا أن ننوه به ونشجعه، فإنه لم يخرج بعد عن البراديعم القائل بعدم التجاوب مع الحركات الاجتماعية خشية "مس هيبة الدولة" و مخافة "إعطاء المثال لحركات أخرى" ولم يرق لحجم لحظة ما بعد دستور 2011.

تسعى إذن هذه الوثيقة إلى دراسة الأسباب المؤدية لانطلاق الاحتجاجات و دراسة مطالبها وإصدار توصيات من أجل تدبير ديمقراطي لها.

منهجية صياغة الوثيقة

تبنّت حركة أنفاس الديمقراطية مقارنة شمولية تسعى إلى تشخيص مسببات الحركات الاجتماعية و
جرد مطالبها والوقوف على حيثيات تدبيرها من قبل الأطراف المعنية، وذلك باعتماد المنهجية التالية
:

- ✓ تجميع المعطيات بخصوص مطالب الحركات الاجتماعية و أسباب نشأتها ومسار تطورها
([الملف المطلي](#) لحراك الحسيمة نموذجاً).
- ✓ تجميع تقارير التنسيق المحلية لحركة أنفاس.
- ✓ مقابلات ومناقشات أولية حول انتظارات الساكنة ومداخل الحلول مع الفاعلين في الحركات
الاجتماعية (نشطاء الحراك، جمعيات محلية وحقوقية، أحزاب، ...).
- ✓ تجميع معطيات المؤسسات الرسمية حول الأوضاع الاجتماعية (المندوبية السامية للتخطيط،
المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمختلف لجانه الجهوية، ...)
- ✓ خلاصات وتوصيات.

قراءة لواقع الفوارق الاجتماعية بالمغرب

تخلص [دراسة للمندوبية السامية للتخطيط](#) أن تقلص الفوارق الاجتماعية من حيث "مستوى
المعيشة" (الانفاق و الولوج للخدمات) إلى النصف بين الجهات الأقل غنى و الجهات الأكثر غنى،
قد يستغرق بالوتيرة الحالية 24 سنة !!

وتشهد المناطق موضوع الدراسة تفاوتاً جلياً في مستويات الاستهلاك بين فئات الساكنة. وهو ما
تؤكدته دراسة أخرى بعنوان "[خريطة الفقر في المغرب](#)" حيث تورد أرقاماً مرتفعة لمعدل "جيني".
فبينما يعني 0 بالمئة انعدام الفوارق في مستويات الاستهلاك، تسجل المناطق التالية هذه الأرقام: 43
بالمائة بطنغير، 49,5 بترجيست – الحسيمة، 42 بتاونات – غفساي، 31,3 ببوقنادل – ولاد سبيطة،
35 بكلميم، 33,3 بتاوجطات – سبع عيون و إيميضر.

يمكن سرد معطيات أخرى، أغلبها يؤشر على وجود فوارق مجالية صارخة بين هذه المناطق
و"المركز" من جهة، وعلى وجود فوارق اجتماعية كبيرة بين الطبقات التي تسكنها من جهة أخرى.

في الأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات

إن الاحتجاجات موضوع الدراسة تسائل بقوة جدلية التنمية والديمقراطية وتعثر الوفاء بالتزامات السلطات العمومية بخصوص الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، وإعمال الحكامة الأمنية والتزامات الإدارة بشكل عام بخدمة المواطنين والمواطنين وصون حقوقهم وكرامتهم. كما أنها تطرح أسئلة مقلقة حول التمثل الجمعي للديمقراطية التمثيلية التي تفرغ من كل محتواها في ظلّ توارى المنتخبين وغيابهم عن الحوار والمشاركة في إيجاد حلول لمطالب المحتجين.

يمكن إجمال الأسباب الموضوعية للاحتجاجات في ما يلي :

- احتفاظ الذاكرة الجمعية لعدة مناطق بمقولة "المعاقبة المجالية" في تعاطي الدولة معها.
- التأخر المزمّن في تشييد المرافق العمومية والبنيات التحتية في عدة مناطق وتعثر ربطها "بالمركز" (إرث ما قبل الاستقلال المرتبط بثنائية "المغرب النافع" و "المغرب غير النافع"، والذي استمر خلال سنوات الرصاص، إضافة إلى المفاهيم التاريخية المتعلقة بما سمي "ببلاد السبية و"بلاد المخزن") مما يكرس الإحساس بالحكرة و التهميش و اللامساواة المجالية.
- انعدام الثقة في التحقيقات المفتوحة لعدة اعتبارات : إرث الماضي، عدم الإعلان الرسمي عن نتائج التحقيقات، متابعة بعض صغار الموظفين و تقديمهم "كأكباش فداء"، عدم تحديد المسؤولية السياسية و ما يترتب عنها، ...
- استمرار بعض مظاهر المحسوبية و عدم تطبيق القانون بصفة عادلة و متساوية بين المواطنين، خصوصا في المناطق البعيدة عن المركز.
- استمرار تهميش أدوار المنتخبين و مؤسسات الوساطة الاجتماعية (جمعيات، أحزاب، نقابات) و ضرب استقلاليتها، يقابله دعم مؤسسات أخرى تابعة للإدارة حاصلة على تمويلات سخية من ميزانيات "الأعمال الاجتماعية" و "التنمية البشرية".
- تواتر قضايا نزع الملكية و محاباة بعض "المستثمرين" على حساب مصالح الساكنة ومواردها الأساسية.
- تفشي البطالة و الهدر المدرسي و قلة الموارد، خصوصا لدى الشباب.
- توتر علاقة المواطنين بالإدارات ومرافق الخدمات العمومية، و هو ما يؤدي في حالات قصوى إلى حوادث مؤسفة.

في مطالب الحركات الاجتماعية

في ما يلي إجمال لمختلف المطالب التي ترفعها الحركات الاجتماعية :

- ✓ مطالب ذات بعد اجتماعي :
- فك العزلة (الربط الطرقي، السككي، البحري، ...).
- بناء مؤسسات تعليمية (في كل المستويات) و استشفائية (بدرجات للتخصص) مجهزة وقريبة من الساكنة.
- إحداث مؤسسات للفئات الهشة (الأشخاص في وضعية إعاقة، السن الثالث، ...).
- إحداث فرص للشغل خصوصا لفائدة الشباب.
- تمكين و تحسين التغطية الصحية و الاجتماعية للفئات المحرومة.
- العدول عن المنطق الإحساني و تمكين الساكنة من شروط العدالة الاجتماعية في حفظ تام للكرامة.

- تعميم ربط الساكنة بشبكات الماء الصالح للشرب و التطهير و الكهرباء.
- ✓ مطالب ذات بعد اقتصادي :
- تمكين المناطق المهمشة من نفس فرص التنمية الاقتصادية "للمركز".
- إحداث البنيات التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية المحلية.
- تحسين شروط الاستثمار المحلي و تعزيز دور التعاونيات.
- هيكلية و تشجيع شبكات المنتجين الصغار : فلاحون، صيادون، صناع تقليديون، تجار، ...
- فرض سياسة إسهم الشركات المستغلة للثروة المحلية (معادن، سمك، فلاح، ...) في التنمية المحلية و تشغيل يد عاملة محلية (تماشيا مع قانون الشغل).

- ✓ مطالب ذات بعد ثقافي :
- تثمين الثقافة المحلية تراثا و تاريخا و إعطاؤها المكانة التي تستحق محليا و وطنيا.
- التعجيل بالتطبيق الفعلي لترسيم اللغة الأمازيغية و بتثمين مختلف التعبيرات اللغوية المحلية.
- تشييد مراكز ثقافية و مكتبات قريبة من الساكنة.
- تحرير الإعلام و خصوصا السمعي البصري منه بغية تبيان وجهات نظر مختلفة عن "الرأي السائد".

- ✓ مطالب ذات بعد بيئي :
- تطبيق القانون المتعلق بالراحة البيولوجية بالنسبة للصيد البحري.
- الكف عن استنزاف المياه الباطنية لفائدة أنشطة الصناعة و استخراج المعادن مما يؤدي إلى عطش الساكنة المحلية و يؤثر على المواشي.

- تطبيق القوانين الخاصة بحماية الغابات والتنوع البيئي والشريط الساحلي والحد من زحف الإسمنت.
- ✓ مطالب ذات بعد قضائي:
- إعادة النظر في مساطر نزع الملكية بما يصب في المنفعة العامة ويضمنها، والحد من الاستيلاء على العقارات الخاصة من طرف لوبيات من الأعيان.
- تعزيز استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية و عن مختلف تأثيرات ذوي المصالح.
- تفعيل مساطر المتابعة القانونية بخصوص تجاوزات لوبيات بعينها تعيش على الربح (مقالع الرمال، رخص الصيد، ...) بدون وقع على الإقتصاد المحلي.
- إبطال المتابعة القضائية بخصوص المعتقلين على خلفية الاحتجاج السلمي (بخصوص حراك الريف، هناك مطالبة بإبطال المتابعة في حق مزارعي الكيف).
- تحصيل مكتسبات جبر الضرر وحفظ الذاكرة.

ملاحظات حول الحراك

بخصوص التعاطي مع المحتجين:

- ✓ استمرار "عقيدة" لدى السلطات والمسؤولين المحليين تقضي بعدم الحوار مع المحتجين خشية "المس بهيبة الدولة" و مخافة "إعطاء المثال لحركات أخرى"، وتصل أحيانا إلى قمع المظاهرات رغم سلميتها.
- ✓ التغاضي عن الإشكاليات الجوهرية التي تثيرها الحركات الاجتماعية بخصوص التعثر المزمن للمسار التنموي وواقع الفساد والاستبداد بما يصاحبه من فوارق طبقية ومجالية.
- ✓ تملّص مجموعة من الأحزاب والفاعلين العموميين من المسؤولية، وتوانيتهم عن لعب دورهم الطبيعي، وانسياقهم إلى خطاب التخوين والمؤامرة، مما يعطلّ المؤسسات السياسية والعمومية والمدنية ويعمّق نفور المحتجين منها.
- ✓ تسخير بعض وسائل الإعلام – عمومية كانت أو خاصة - إما لتخوين نشاط الحراك وتسفيه العمل الجماعي والاحتجاج السلمي و تحريض سكان مناطق أخرى على ساكنة مناطق الحراك، وإما لممارسة التعنيم على المطالب الشعبية.
- ✓ ضعف التشعب بثقافة حقوق الانسان والاحتجاج الجماهيري يؤدي إلى سد سبل الحوار، وما يعقبه من تأجيل للاحتجاج و تبخيس دور المنتخبين ومؤسسات الوساطة.
- ✓ فض بعض الوقفات التضامنية مع الحراك بتسخير بلطجية لتعنيف المتظاهرين (وقفة تطوان نموذجا).

بخصوص بعض الممارسات الاحتجاجية:

- ✓ تسفيه "كل" مؤسسات الوساطة الاجتماعية (أحزاب، جمعيات، منتخبون، ...) ووضعها في سلة واحدة برفض كل تدخل أو وساطة.
- ✓ رفع ملفات مطلبية تخلط أحيانا بين ما هو هيكلية وما هو ظرفي، وتتضمن أحيانا أخرى مطالب بدون سند قانوني و لا وقع، ...
- ✓ تخوين المخالفين لرأي "الجان الحراك" و قذفهم و سبهم.

خلاصات وتوصيات:

من خلال محاولة التشخيص أعلاه، تقف حركة أنفاس على اختلالات متعددة في تدبير الاحتجاجات الشعبية، تنجم في جزء هام منها عن تغليب المقاربة الأمنية القمعية والتملص من المسؤولية، باعتبارها ردود فعل ترسّخت لدى السلطة والأحزاب في التعاطي مع دينامية الحراك الشعبي، ممّا يؤدي إلى انتشار خطابات التخويف والتخوين وتغييب التعاطي الجاد مع مطالب الاحتجاجات، وهو ما من شأنه أن يزيد من الاحتقان الشعبي ويعقّد كل محاولة متأخرة للتجاوب مع مطالب الساكنة. ويفتضي منطق التعامل الإيجابي والتشاركي هذا، بالمقابل، تجنّب بعض الممارسات أو المواقف الاحتجاجية التي قد تضر بمسار الحوار وتعطل سيرورته، من قبيل رفض كل مؤسسات الوساطة المدنية أو السياسية. وتنمّ هذه الاختلالات عن أعطاب في مسار الانتقال الديمقراطي، وتقصير في ترسيخ ثقافة التدبير التشاركي وتنزيل آلياته بعد خمس سنوات من دستور 2011 ورغم استمرار الاحتجاجات.

وبناءً على ما سبق، تعلن حركة أنفاس الديمقراطية تضامنها مع كل الحركات الاجتماعية والاحتجاجات السلمية و حرّيتها في التعبير والتجمع، وتشدّد بالتزامها الدائم بالسلمية، وتعتبر مطالبها الملخصة أعلاه مطالب مشروعّة تكفلها المواثيق الدولية وينص عليها الدستور، كما تركز عليها الخطب الملكية و مشاريع الأحزاب السياسية وبرامج الحكومات.

و رغبةً منها في إيجاد مدخل من أجل تدبير ديموقراطي لمطالب الحركات الاجتماعية، تقترح حركة أنفاس التوصيات التالية:

توصيات عامة.

✓ اعتبار تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وثيقة مرجعية للحكومة والبرلمان وإدراجه في كل البرامج الرسمية ووطنيا و جهويا ومحليا وتخصيص الميزانية لذلك، وخصوصا التوصيات المتعلقة ب :

■ الحكامة الأمنية بما تقتضيه من مساءلة لكل الأجهزة الأمنية أمام ممثلي الشعب بالبرلمان.

■ حفظ الذاكرة و جبر الضرر الجماعي و المجالي و فتح الأرشيف (وخصوصا أرشيف الهيئة).

■ إنشاء و صيانة مواقع الضمير و حوامل الذاكرة.

✓ التعجيل باستصدار باقي القوانين المتعلقة بالجهوية المتقدمة مما يسمح للجهات باتخاذ قرارات تستجيب للخصوصيات الثقافية و اللغوية و تراعي الحفاظ على التراث و حفظ الذاكرة، وتخويلها الصلاحيات للمساهمة في التنمية المحلية بإصدار و تنزيل المخططات الجهوية للتنمية.

✓ تفعيل عاجل مؤسسات الوساطة وتقويتها، سواء تعلق الأمر بمؤسسات الحكامة الرسمية (المجلس الوطني لحقوق الانسان مثلا أو اللجان برلمانية) أو بمؤسسات المجتمع المدني.

✓ إصلاح جوهرى وديمقراطي لقانون الحريات العامة يكفل الحق في التجمع والتعبير والاحتجاج السلمى.

✓ إصلاح حقيقي للإعلام الوطنى وتعزيز حكامته وشفافيته، وكذا تحرير الفضاء السمعى-البصري من أجل إتاحة الفرصة لكل الأصوات لإسماع رأيها و الدفاع عن مطالبها.

✓ كف السلطات العمومية عن تسخير أجهزتها للتدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب والجمعيات و النقابات والتحرش باستقلاليتها، مما يجعل أغلبها غير مؤهل للعب أدواره الطبيعية في الوساطة والتمثيلية.

✓ سن استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد و الربع و المحسوبية تعيد للمواطنين الثقة في مؤسسات الدولة بما يضمن لهم التطبيق المتكافئ للقانون و الاستفادة المتكافئة من ثمار التنمية.

✓ المصادقة على البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

✓ فتح نقاش عمومي حول إصلاح الإدارة وتعاملها مع المواطنين، خصوصا بالمناطق البعيدة عن المركز استجابة لتحديات اللامركزية والجهوية المتقدمة.

✓ فتح نقاش عمومي حول سبل تكثيف المشاركة السياسية عبر إقناع فئات عريضة من المغاربة بجدوى الانتقال للديمقراطية وأهمية انخراط جميع المواطنين في هذا الورش.

✓ التعجيل بفتح نقاش عمومي، معمق و رصين، بمساهمة الجميع، حول علاقة المواطنين والمواطنين بالرموز الوطنية و على رأسها العلم الوطني، في أفق مصالحه وطنية شاملة مع التاريخ.

توصيات خاصة.

✓ الكف عن تخوين نشطاء الحركات الاجتماعية واستعمال الصحافة لمهاجمتهم و التضيق عليهم لما في ذلك من انتهاك لمواطنتهم.

✓ فتح حوارات جادة ومسؤولة مع منتدبي الحركات الاجتماعية على أساس ملفاتها المطالبية و إخبار الرأي العام بمجرياته و توصياته و سبل أجرأته.

✓ الكشف عن مصير التحقيقات التي فتحتها السلطات العمومية في القضايا ذات الصلة، وتحديد المسؤوليات السياسية وتفعيل المحاسبة المرتبطة بها.

✓ إصدار عفو شامل عن معتقلي الحركات الاحتجاجية ممن لم تثبت في حقهم جنح أو جرائم.

✓ العدول عن بعض السياسات الشعبوية غير المجدية لاقتصارها على المزايدة الانتخابية من قبيل نشر بعض لوائح المستفيدين من رخص وتعويضات ومأذونيات، وتغاضيها عن سن مساطر واضحة و شفافة وإعداد دفاتر حملات تقطع نهائياً مع الربيع والمحسوبة.

✓ إصدار قانون للعفو العام عن مزارعي الكيف و التعجيل بسن قانون لتقنين زراعته و إنشاء هيئة وطنية مهمتها تحديد المساحات المزروعة والسهرة و السهر على جمع المحاصيل وتثمينها في صناعة الأدوية والألياف.

✓ الإسراع بتحريك ناجع للمتابعة في قضايا فساد متعلقة بالربيع والمحسوبة ونهب المال العام، ونزع الملكية وبيع الأراضي الجماعية، و كذا بأنشطة ذات عواقب وخيمة على البيئة (الرمال و المياه و التربة و الوحيش...).

✓ ضمان استقلالية وسائل الإعلام العمومية لكي تتحمل مسؤوليتها كاملة في تمكين الرأي العام من مواد خبرية موثوقة حول الأحداث الاجتماعية في حينها مساهمة في التنوير والتحليل والتتبع والتقييم، ودرءاً للتضليل والمغالطة.

✓ تفعيل الديمقراطية التشاركية عبر آليات التشاور و التتبع و المواكبة.

✓ مناقشة نشطاء الحراك على الترشح في الانتخابات القادمة من أجل تمثيل السكان وتنزيل مطالب الحراك.

✓ بعث وفد حكومي متعدد الاختصاصات إلى كل مناطق الاحتجاج بغية تقييم شامل للبرامج والسياسات العمومية مع إشراك الجماعات الترابية و ممثلي السكان و لجان الحراك.

✓ تحمل الأحزاب السياسية والنخب مسؤوليتها التاريخية في التعبير عن مواقفها بكل جرأة وشجاعة والترفع عن الحسابات السياسية الضيقة.

تذكير لبعض مواقف حركة أنفاس الديمقراطية بخصوص الحركات موضوع الوثيقة :

تدرج هذه الوثيقة ضمن مسلسل من المساهمات التي قدمتها الحركة بخصوص الحركات الاحتجاجية على المستويين الدولي والوطني، نلخصها في العناصر الآتية:

- [المساهمة في المنتدى الأوروبي للبدائل و المنتدى العالمي لحقوق الانسان والمنتديات الاجتماعية العالمية والمنتديات الموازية لمؤتمرات الأمم المتحدة حول المناخ](#)
- [المناشدة المشتركة مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان \(الحركة جمعية شريكة\) بخصوص الحق في الأرض، والترافع من أجل الحفاظ على حقوق السكان في الأرض وحل النزاعات في مناطق الصناعات الاستخراجية، خصوصا بالتنسيق مع "حركة على درب 96" بإيميزر.](#)
- [توصية للسلطات العمومية بخصوص المصادقة على البروتوكول الاختياري المرتبط بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.](#)
- [بلاغ بخصوص قضية وفاة محسن فكري بالحسيمة، وبيان المكتب الوطني حول التطورات اللاحقة ثم مقال رأي لرئيس الحركة بخصوص "التضامن مع حراك الريف".](#)
- [تصريح صحفي بخصوص وفاة الطفلة إيديا.](#)
- [مقترح برنامج للتدخل في محطة الانتخابات المحلية والجهوية لسنة 2015.](#)
- [برنامج انتخابي بديل بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 2016.](#)

حركة أنفاس الديمقراطية - Mouvement Anfass Démocratique

www.anfass.ma

<https://www.facebook.com/anfassmaroc>

<https://twitter.com/AnfassDemo>

<https://www.youtube.com/channel/UC63g7SezG052P2EJsmo5Mwg>